



كلمة

الدكتور جوزف طريه

رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية
رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

في

حفل إفتتاح

القمّة المصرفية العربية -الدولية لعام 2021

”استراتيجيات التعافي ما بعد الأزمة: تعزيز التنمية المستدامة والقدرة على تحمل الديون”
“Recovery Strategies Post Crisis: Restoring Sustainable Development & Debt Sustainability”

روما – فندق Hilton Rome Cavalieri

24-25 حزيران/يونيو 2021

دولة الرئيس ماريو دراغي، رئيس مجلس وزراء إيطاليا، راعي المؤتمر

معالي الدكتور أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

معالي الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس إتحاد المصارف العربية،

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي – رئيس ومدير عام صندوق

النقد العربي،

معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة – رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - بحرين

معالي الدكتور محمود محيي الدين – المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي،

**H.E Mr. Giulio Centemero, Member of the Italian
Parliament**

**Mr. Chris De Noose, Managing Director, World Savings and
Retail Banking Institute (WSBI), Brussels**

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة كل بإسمه ومنصبه،

أيّها الحضور الكريم،،،،

يُسعدني بداية أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الإيطالي السيد ماريو دراغي على رعايته لأعمال هذه القمة، ويُسعدني أن أرحّب بأصحاب المعالي والسعادة والسيادة لحرصهم على مشاركتنا في أعمال هذه القمة الدولية رغم الظروف الصعبة التي يعيشها العالم.

وأودّ أن أشير في هذه المناسبة إلى العلاقة الجيدة التي تربطنا بدولة الرئيس ماريو دراغي منذ العام 2015، يوم كان رئيساً للبنك المركزي الأوروبي، والذي فتح أمام إتحاد المصارف العربية أبواب الحوار المصرفي العربي – الأوروبي ودعم هذه المبادرة التي تهم العلاقات العربية – الأوروبية، ولا سيما العلاقات المصرفية والتجارية بين المنطقتين، وأيضاً الحوار والتنسيق من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا تزال مساعيه مستمرة، ويؤكد حرصه على تعزيز هذا الحوار الذي يتطور يوماً بعد يوم بهدف بناء علاقات إقتصادية ومصرفية ومالية عربية – أوروبية مبنية على التبادل في الخبرات والكفاءات والتجارب التي من شأنها أن تساهم في تطوير وتعزيز التنمية المستدامة في أوروبا ومنطقتنا العربية.

وإسمحوا لي أيضاً أن أتقدّم بالشكر والتقدير إلى الحكومة الإيطالية على إستضافتها أعمال هذه القمة، وإلى كافة السفارات الإيطالية في العالم العربي التي ساهمت في تأمين التأشيرات اللازمة للمشاركين في المؤتمر، وأخصّ في هذا المجال السفارة الإيطالية في لبنان التي ساهمت بحرفية عالية، وبمهنية متقدّمة في تأمين كل التسهيلات اللازمة لمشاركينا من لبنان والمساعدة في أمور لوجستية عديدة.

السيدات والسادة،

نجتمع اليوم لمناقشة أحد أهم التحديات التي تواجه منطقتنا العربية، إلا وهي مشكلة المديونية المتفاقمة في عدد من الدول العربية، وتحول الدين العام فيها إلى مستويات غير مستدامة، قد يصبح من الصعب إحتوائه والسيطرة عليه في المستقبل القريب، بل وتحولّه إلى عبء حقيقي على مسيرة التنمية المستدامة في هذه الدول.

ولأهمية هذا الموضوع، وبسبب تداعياته على مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، نعد مؤتمرنا هذا، أولاً بهدف إلقاء الضوء على مشكلة المديونية التي لا تزال تقلق صانعي القرار في الدول العربية منذ عقود، وللتباحث في إستراتيجيات التعافي من تداعيات أزمة كورونا، والتي كان لها دوراً كبيراً في مفاقمة مشكلة المديونية في عدد من الدول العربية. كما نسعى إلى مناقشة مبادرات التعافي لمرحلة ما بعد الأزمة التي يتوجب إعتماؤها، ومبادرات تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية وأهمية التمويل المستدام في هذا المجال.

السيدات والسادة،،،

اسمحوا لي في البداية الإضاءة على مشكلة المديونية في المنطقة العربية، والتي هي محور لقائنا هذا، وعرض واقع هذه المشكلة، وتداعياتها على التنمية المستدامة.

فكما هو معلوم لنا جميعاً، عانت الدول العربية، ومنذ عقود عديدة، من عجز مُزمن في الموازنات الحكومية التي فاقمتها النزاعات والحروب الداخلية، وتقلبات أسعار النفط، وتأثيرات الصراعات الجيوسياسية الدولية على التجارة وسلاسل القيمة الدولية. ومن ثم أتت جائحة كورونا لتفرض إغلاقاً متكرّرة للإقتصادات العربية، ما أدّى إلى تراجع كبير في الإيرادات الحكومية نتيجة لإنخفاض النشاط الإقتصادي وإغلاق مؤسسات الأعمال لفترات طويلة، والذي ترافق مع زيادة في الإنفاق الإجتماعي وتقديم حزم مالية كبيرة لمؤسسات الأعمال، ما أدّى إلى تفاقم عجز الموازنات العربية.

(ولا ننسى الصراع القائم بين أهمية صحّة الإنسان وصحّة الاقتصاد)

وفي هذا المجال، أشير إلى التقديرات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي توقّعت تفاقم الدين العام في عدد كبير من الدول العربية بشكل تدريجي، ليصل إلى مستويات غير مستدامة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يصل الدين العام في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 168% بنهاية عام 2025 (هذا بالطبع بعد المساعدات الدولية والعربية الكبيرة التي تلقاها السودان مؤخراً)، و148% في البحرين، و103% في الجزائر، و100% في تونس، و79% في كلّ من مصر والأردن، و77% في المغرب، و74% في العراق، و71% في الكويت، و61% في عُمان – ولبنان 2020 / 155%.

وهكذا، نستنتج أنّ مشكلة المديونية تمثّل فعلاً مصدر قلق حقيقي للدول العربية المستوردة للنفط والمُنتجة له. (مشكلة المشاكل في العالم العربي)

السيدات والسادة،،،،

لا شكّ أنّ تحقيق إستدامة الدين العام في الدول العربية يحتاج – إلى جانب إعتداد سياسات إقتصادية كلية جيدة، كتنويع الإقتصاد وتصحيح التشوهات فيه، وتشجيع الإستثمار، وإعتداد سياسات مالية كزيادة الإيرادات الحكومية، وتفعيل الجباية، وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية. أمّا تخفيض تكلفة الدين العام فهو يحتاج إلى: تعزيز الحوكمة والشفافية في الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد والحدّ من البيروقراطية الطاردة للإستثمار.

وبرأيي، سوف تُمكن معالجة مشكلة الدين العام في الدول العربية ووضعها في مسار مستدام، وبطبيعة الحال ينخفض تكلفة الدين العام، عندئذ تستطيع الحكومات العربية من تخصيص جزء أكبر من موازنتها للإنفاق الرأسمالي في البنى التحتية، وبناء المدارس والمستشفيات، وزيادة الإنفاق الإجتماعي الموجه للأسر الفقيرة. وكل ذلك، سوف يعزّز التنمية المستدامة في المنطقة العربية ويرفع مستوى المعيشة للمواطن العربي.

السيدات والسادة،،،،

من ناحية أخرى، لا بدّ أن نتطرق إلى الأوضاع الإقتصادية العربية ما بعد كورونا، وآفاق النمو والتنمية في المنطقة العربية، فقد إنكمش إقتصاد المنطقة العربية خلال عام 2020 بحوالي 6.2% بحسب البنك الدولي، وهو أكبر إنكماش شهدته المنطقة منذ عقود طويلة. وأدّت الجائحة إلى خسارة ثلثي دول المنطقة لأكثر من عشر سنوات من النمو بسبب الجائحة وإنخفاض أسعار النفط، وخسر خمس تلك الدول ما بين خمس وتسع سنوات من النمو، وتشير هذه الأرقام إلى الخسارة الإقتصادية الضخمة التي تكبدتها المنطقة العربية خلال عام من إنتشار الجائحة، والتي أدّت إلى ضياع سنوات طويلة من جهود التنمية المستدامة.

ومع تعزّز الآمال بالعودة – ولو بشكل تدريجي – إلى الحياة الطبيعية، وذلك بعد البدء بإعتماد عدد كبير من اللقاحات المضادة للفيروس، من المتوقع أنّ ينمو الإقتصاد العربي بنسبة 2.25% خلال العام 2021.

إلا أنني ألفت إلى أنه من الضروري إعتقاد الدول العربية لسياسات وإجراءات تعافٍ إقتصادي ومالي ونقدي وتجاري وإستثماري متينة وصلبة، ومواءمة السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والإجتماعية والصحيّة مع الأوضاع الجديدة، تأخذ في الإعتبار أنّ التحسّن الإقتصادي المتوقع خلال العام 2021 وما بعده، لا يزال هشاً ومُحاطاً بأجواء عدم اليقين.

السيدات والسادة،،،

إنّ مشكلة المديونية ومخاطر عدم إستدامة الدين العام في معظم الدول العربية هي إحدى أكبر التحدّيات التي تواجه تلك الدول. وإنّ عدم إيجاد حلول جذرية وجدّية وقابلة للتطبيق لهذا التحدّي سوف يؤدي إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها المنطقة العربية أصلاً، كالعجز في الموازنات الحكومية، والعجز في الحساب الجاري، والتضخّم، والبطالة، وضعف الانفاق الإجتماعي، وغيرها.

وعليه، فإننا نأمل أن يخرج هذا المؤتمر عبر المحاضرات والنقاشات التي سوف تحصل خلال جلسات العمل، بتوصيات لصانعي السياسات الإقتصادية حول كيفية الإجراءات المطلوبة لتخفيف تداعيات جائحة كورونا وإجراءات التعافي المطلوبة، والسياسات اللازمة لوضع الدين العام على سكة الإستدامة، وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتطوير مبادرات التمويل المستدام، وخاصة من قبل المصارف والمؤسسات المالية العربية.

أجدد شكري وتقديري لدولة الرئيس ماريو دراغي ولأصحاب المعالي والسعادة والسيادة، وإلى ضيوفنا الأعزاء من كافة الدول المشاركة متمنياً لهذا اللقاء النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وشكراً لأصغائكم،،،،